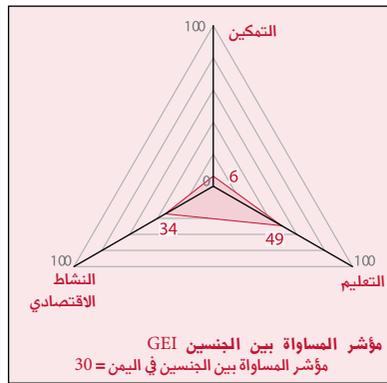
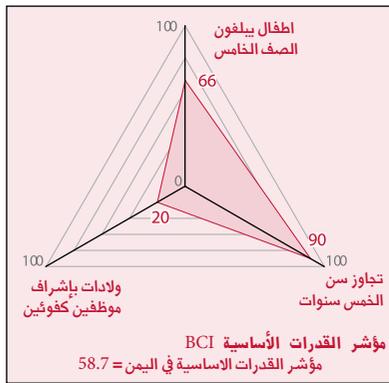
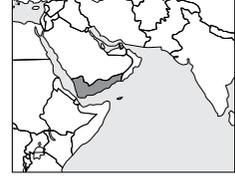


مع اقتصاد معتمد على صادرات واحتياط النفط الذي بدأ في إظهار علامات الاستنزاف، يراهن اليمن على أسعار الخام العالمية، بهدف تمويل موازنته. ويعد اليمن واحداً من أكثر البلدان تخلفاً في ما يتعلق بالتنمية. إلا أن السياسات الاجتماعية الرسمية، لا تقوم على دراسات اقتصادية جادة، وتطبيقاتها تتسم بالفوضى المتزايدة. وتستفيد الأقلية الفاسدة من موارد الدولة والثروة، والتي لا تصل إلى القطاعات المحتاجة من السكان.



مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان المنتدى الاجتماعي الديمقراطي المرصد اليمني لحقوق الإنسان

يعتبر دستور جمهورية اليمن أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع. وهو يؤسس للفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وأيضاً مبدأ تعدد الأحزاب. وتجري الانتخابات البرلمانية اليمنية كل ست سنوات، والانتخابات المحلية كل أربع سنوات. ولكن كلاً من لامركزية الحكم، والفصل بين السلطات، لا يطبقان بما يكفي.

والإسلام هو دين الدولة، وبشكل رئيسي يتألف المسلمون في اليمن من الشافعيين والزيديين، على الرغم من وجود أقلية منهم ينتمون إلى الطائفة الإسماعيلية. وهناك أيضاً نسبة صغيرة من السكان يهوداً، يتركزون أساساً في مقاطعات العمران وصعدة. والجميع يتمتعون بحرية العبادة. والمجتمع اليمني مجتمع زراعي في الأساس، وتحكمه الأعراف التقليدية في معظم المناطق.

يؤكد الدستور على مبدأ المساواة بين المواطنين، ويعتبر القانون اليمني إيجابياً في هذا الجانب، باستثناء مجموعة من القوانين التي تميز بوضوح ضد المرأة. مثل تلك الخاصة منها بالامتلاك وحدود السلطات الشخصية للمرأة. فضلاً عن ذلك، فإن تطبيق القانون يمثل مشكلة بسبب غياب

2005، وتأسيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في 2007. ويعمل المجتمع المدني في تعاون وثيق مع الحكومة اليمنية بهدف رفع الوعي بمخاطر الفساد، والحاجة إلى وجود ضوابط اجتماعي على استخدام الموازنة العامة، وتعزيز الشفافية والنزاهة. وعلى الرغم من بعض التقدم الملموس في ضمان إجراء انتخابات حرة، إلا أنه في الانتخابات البرلمانية التي جرت في سنوات 1993، و1997، و2001 وكذلك في الانتخابات البلدية المباشرة، والانتخابات الرئاسية العام 2006، أسفر الصراع بين الحزب الحاكم وبين المعارضة، عن تأجيل الانتخابات لمدة عامين، بحيث كان ينبغي إجراؤها في نيسان/إبريل من العام 2009.

الوضع الاقتصادي والاجتماعي

أصبح الاقتصاد اليمني ضعيفاً، منذ أن تأسست الجمهورية في العام 1990. ومنذ ذلك الحين، دخل البلد في سلسلة من الأزمات الاقتصادية من حرب الخليج في

الاستقلال الفعلي للهيئات القضائية.

الحقوق المدنية والسياسية

في العام 2008، تعرض اليمن لنقد شديد من قبل منظمات حقوق الإنسان الدولية، خصوصاً تلك المعنية بحرية الرأي والتعبير. فالصحف الحزبية، مثل صحيفة الثوري وصحيفة الودودي، أو الصحف المستقلة مثل صحيفة الأيام اليومية والتي تصدر في عدن، كلما تواجه سلسلة من التهم التي يراها النشطاء الحقوقيون هجوماً متواصلاً ومبيئاً على حرية الرأي والتعبير في اليمن. وقد أشارت تقارير مؤسسة "الشفافية الدولية" إلى انحدار واضح في مكافحة الفساد، على الرغم من تصديق الدولة على اتفاقية الأمم المتحدة المعنية بهذه القضية⁽¹⁾ في

(1) اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الفساد. عبر هذه الوصلة:

www.unodc.org/pdf/corruption/publications_unodc_convention-e.pdf

وتتمثل في وجود 65% من النساء يعانين الأمية. وهي أعلى نسبة بين البلدان النامية.

الشكل 1		
المرحلة التعليمية	الذكر	الأُنثى
المرحلة الابتدائية	100%	74%
المرحلة الثانوية	61%	30%
التعليم المهني	14%	5%

المصدر: البنك الدولي.

وفي ما يتعلق بالصحة، تبين الإحصاءات موت 366 سيدة من بين كل 100.000 سيدة حامل أو تلد، بسبب تعقيدات ونقص الرعاية الصحية. كما أن هناك نحو 55% من النساء اليمنيات معظمهن في الريف لا يتلقين أي رعاية أثناء الحمل والوضع. وعلى الرغم من نمو المشاركة السياسية للنساء كمنظمات (يمثلن نحو 42% من الكتلة الانتخابية)، إلا أن مشاركتهن كمرشحات وفائزات في الانتخابات البرلمانية والمحلية، لا تمثل سوى 0.5%.

وعلى الرغم من أن اليمن قد صدق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)، إلا أن الفجوة الجندرية مازالت واسعة، كما أن قوانين كثيرة، تكرر التمييز ضد المرأة، مازالت نافذة. وتبذل منظمات مجتمع مدني كثيرة، جنباً إلى جنب شخصيات عامة وقادة، مجهوداً ملحوظاً في رفع الوعي، والترويج لتغيير حقيقي. مثل تبني مبدأ الكوتا/"الحصة" في الانتخابات والترشيحات.

التمتع بالحقوق الاجتماعية

التعليم: يقدر معدل الحصول على التعليم الأساسي للأطفال في عمر المدرسة بنحو 56.6%. وهو ما يعني أن مليونين و900 ألف طفل في سن التعليم محرومون من النظام التعليمي، من بينهم مليون و900 ألف فتاة. ووفقاً للتقرير الوطني الثالث للتنمية البشرية، فإن الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي منخفضة جداً. فمعدلات إعادة السنة الدراسية، والتسرب من التعليم في

2007، كان متوسط إجمالي دخل الفرد 930 دولاراً أمريكياً. وقد انحدر النمو الاقتصادي من 5.6% في 2005 إلى 3.6% في 2007، وفقاً لأحد التقارير الحكومية. ويقدر البنك الدولي معدل البطالة، وسط الأشخاص في سن العمل، بأكثر من 35%، فيما تتحدث الحكومة هناك عن 17% فقط. وقد سجل اليمن واحداً من أسوأ مؤشرات التنمية في العالم، حيث يحتل المرتبة رقم 157 بين 175 دولة في 2007 وفق تقرير التنمية البشرية، ورقم 131 في تقرير الشفافية الدولية للعام نفسه⁽³⁾.

آثار اتفاقيات التجارة

سارت اليمن وفق مقررات صندوق النقد والبنك الدوليين، فقامت بالتحريم الكامل لتجارتها في العام 1985. فتخفيض التعريفة الجمركية من 5% إلى 25% جعل ناتج المنتجين المحليين للطعام غير ممكناً. وتمثل واردات الطعام حالياً 33% من إجمالي الواردات، والتي تمثل عبئاً ثقيلاً على ميزاني التجارة والمدفوعات.

وتعتبر الصناعة الوطنية ضعيفة، فيما ينحدر الاستثمار في القطاع الخاص نحو هبوط ثابت. فقد أدى متوسط الزيادة في التضخم الذي قاربت نسبته 17% لعام 2006، وفقاً لتقديرات الحكومة، إلى تراجع في مستويات العيش، ومستويات الدخل، وزاد من معدلات الفقر والبطالة. وهذا هو السياق الذي يطمح في إطاره اليمن إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والتي مازالت تعتبره بلداً غير مؤهل للعضوية.

الفجوة الكبيرة في الجندر/ النوع الاجتماعي

المشاركة العامة للنساء اللائي يشكلن 25.7% من القوة العاملة، مازالت في انحدار مستمر. كما تعتبر الفجوة في التعليم كبيرة؛

(3) تقرير التنمية البشرية 2007/2008 "مكافحة التغير المناخي: التضامن الإنساني في عالم منقسم".

Human Development Report 2007/2008 - Fighting Climate Change: Human Solidarity in a Divided World. New York: Palgrave Macmillan. hdr.undp.org/en/media/HDR_20072008_EN_Complete.pdf.

1991، والتي تسببت في عودة المهاجرين من المملكة العربية السعودية ومن منطقة الخليج، والذين كانوا المصدر الرئيسي لتدفق العملة الأجنبية إلى بلدهم، وحتى صراع صعدة⁽²⁾ في الشمال، والذي لا يزال قائماً حتى يومنا هذا.

ويشهد الريال، العملة اليمنية الرسمية، انخفاضاً في القوة الشرائية بسبب ضعف الاقتصاد. فبينما كان الدولار في بداية التسعينيات يساوي نحو 20 ريالاً، أصبح الدولار الآن يساوي 200 ريال.

في 2007، أسفر الارتفاع في سعر النفط، عن زيادة في دخل الحكومة. ولكن انهيار الأسعار العالمية من أواسط العام 2008 كان له الأثر السلبي على الاقتصاد. وقد كان هذا مثابة ضربة قوية، نظراً لأن الدولة لم تدخر عندما كانت قادرة على ذلك. فقد أعلنت الحكومة تخفيض 50% من الإنفاق على البناء والبنية الأساسية. وهو ما سوف يكون له آثار وخيمة على الخدمات، وكذلك على الدخل القومي للفرد في 2009. وتعتمد موازنة الدولة على استخراج النفط، ولكن الاستنزاف المحتمل لاحتياط البلد، الذي يواصل انحدار عائدته من 420.000 برميل يومياً في 2005، إلى 350.000 برميل في الوقت الحالي يضع هذا المورد الرئيسي محل خطر. ومن ثم ليس أمام اليمن سوى أن يأمل في ارتفاع الأسعار الدولية للنفط الخام.

تستولي محاصيل القات نبات منه وباعث للطاقة، ويعتبر وباء اقتصادياً، حيث يبدد من جهود اليمينيين ما يزيد عن 20 مليون ساعة عمل يومياً على أكثر من نصف الأراضي المزروعة، ويستهلك هذا النبات كميات هائلة من المياه الجوفية، وربع القوة العاملة أيضاً. وتقدر تكلفته بنحو 7 ملايين دولار يومياً.

هذه الأسباب، وغيرها، توضح سبب وجود 42% من اليمينيين يعيشون تحت خط الفقر، وفقاً لتقديرات برنامج الغذاء العالمي لعام 2006. ومن المتوقع أن تستمر هذه النسبة في الزيادة، مع ازدياد أسعار الغذاء في عام 2009 خصوصاً أسعار القمح. ففي العام

(2) يشير هذا إلى تمرد مسلح بقيادة الزعيم الدبني الزيدي، حسين بدر الدين الحوثي، والذي بدأ في 2004.

المجتمع المدني وحقوق الإنسان

ثمة 6000 منظمة مجتمع مدني مسجلة في اليمن. أكثر من 75% منها ذات طبيعة خيرية، وتقوم بتوزيع الإعانات على الفقراء، وتقدم عددًا متنوعًا من الخدمات. أما المنظمات التي تهتم بحقوق الإنسان هناك، فعددتها قليل وتفتقد التخصص. فالمنظمة الواحدة يمكن أن تكون نشطة في حقوق المرأة، أو الطفل، أو الحقوق السياسية والاقتصادية. ومع ذلك، فإن هذه المنظمات استطاعت تنظيم عدد متنوع من الدورات التدريبية والمؤتمرات، وغيرها من الأنشطة. وقد كانت الحركة الحقوقية مؤثرة في مناقشة الدولة حول عدد من القضايا. وعلى الرغم من عدم وجود تغييرات رئيسية، إلا أن هناك تحسينات تدريجية في ما يتعلق بقضايا المرأة والأطفال، وذوي الحاجات الخاصة، وأصبح من الممكن تفعيل قوانين عديدة تتعلق بالشفافية ومكافحة الفساد. وقد تم أخيرًا تشكيل عدد من الائتلافات والشبكات، تهدف إلى العمل النشط، والمناصرة، في ميادين مختلفة عديدة: سياسية ومدنية واقتصادية وثقافية.

يعيشون في مناطق معرضة للملاريا. ومن المقدر أن يصاب 3 ملايين نسمة بالمرض. ووفقًا لمسودة تقرير اللجنة البرلمانية المعنية بالمياه والبيئة، فإن نحو 12 مليون نسمة يعانون من أمراض تتعلق بتلوث المياه.

العمل:

يتعهد الدستور اليمني، وكذلك القوانين المختلفة المنظمة للخدمة المدنية، بإعمال الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحق كل مواطن في العمل، وفي مستوى لائق من العيش، عن طريق أجر عادل. ولكن تحركات الحكومة في السنوات القليلة الماضية، تبين أنها قد أهملت هذه الالتزامات عمليًا. ويغطي نظام التأمين الاجتماعي المستخدمين الحكوميين و70 ألف عامل في القطاع الخاص. وهو ما يعني أن أكثر من 4 ملايين عامل محرومون من هذا الحق. ولا يوجد في الوقت الحالي نظام للتأمين الصحي. ومن بين كثير من الأطفال المحرومين من النظام التعليمي، يقوم معظمهم بمساعدة والديهم في أنشطة زراعية ورعوية، وبعضهم يتسول، والبعض الآخر يؤخذون إلى بلدان مجاورة، وبطريقة غير شرعية، للتسول أو الانخراط في الخدمة المنزلية.

زيادة مستمرة، كما أن حصة الجدول الزمني للتعليم الإلزامي ليست منجزة، ذلك مع وجود نقص حاد في عدد المدرسين والمدارس في الريف. كما أن التعليم والممارسة غير لائقة، وليست مكتملة في المناهج التعليمية الحديثة التي تضع في الاعتبار حاجات سوق العمل. ويخلص التقرير المذكور إلى أن المناهج وأنماط التدريس الحالية، لا تتشبع التنمية، أو الفكر النقدي.

الصحة:

تعجز الخدمات الصحية في اليمن عن مواكبة الحاجات المتنامية، الناتجة عن النمو الديمغرافي، بعد الانحدار في استخدام وسائل تنظيم الأسرة. فالمرافق الصحية موزعة على نحو ضعيف، كما أن التجهيزات غير لائقة، وكذلك إدارة الموارد البشرية في ما يتعلق بتدريب العاملين ومؤهلاتهم. أضف إلى ذلك، أن البيئة الصحية تعتبر بيئة هشة، خصوصًا في ظل تدني الوعي الصحي. وعلى الرغم من أن المجتمع الريفي يشكل ما يصل إلى 75% من إجمالي السكان، إلا أن التغطية الصحية لا تتجاوز 30%، و3.5% فقط من الموازنة العامة للدولة، تخصص للصحة في الريف. ويبين تقرير منظمة الصحة العالمية أن 60% من السكان